

الخلافة

[113] ابنين، ويقسم الباقي، وبه قال محمد بن الحسن، ويؤخذ منهم ضمناً (1). وقال الشافعي، ومالك: لا يقسم الميراث حتى تضع، إلا أن يكون الحمل يدخل نقصاً على بعض الورثة، فيدفع إلى ذلك الوارث حقه معجلاً، ويوقف الباقي (2). وكان أبو يوسف يقسم الميراث، ويوقف نصيب واحد، ويأخذ من الورثة ضمناً (3). وهذا أيضاً جيد، يجوز لنا أن نعتمده وكان شريك يوقف نصيب أربعة، وهو قياس الشافعي (4). وروى ابن المبارك، عن أبي حنيفة نحوه (5). وروى اللؤلؤي عن أبي حنيفة: أنه يوقف المال كله حتى تضع الحمل (6). دليلنا: أن العادة جرت بأن أكثر ما تلده المرأة ابنان، وما زاد عليه شاذ خارج عن العادة، ولتجوز ذلك أخذنا الضمناً. وزيادة ما جرت به العادة وجوب إيقافه يحتاج إلى دليل. مسألة 126: دية الجنين إذا تم خلقه مائة دينار، وإذا لم يتم فغرة عبد أو أمة.

(1) المبسوط 30: 52، وتبيين الحقائق 6: 241 وحاشية رد المحتار 6: 800، والمغني لابن قدامة 7: 196، والشرح الكبير 7: 132، والمجموع 16: 111. (2) المجموع 16: 109 و 111، والسراج الوهاج: 330، ومغني المحتاج 3: 28، والمغني لابن قدامة 7: 195، والشرح الكبير 7: 131. (3) المبسوط 30: 52، والفتاوى الهندية 6: 456، وتبيين الحقائق 6: 241، وحاشية رد المحتار 6: 800، والمغني لابن قدامة 7: 195 و 196 والشرح الكبير 7: 131 و 132، والمجموع 16: 111. (4) الوجيز 1: 268، والمغني لابن قدامة 7: 195 - 196، والشرح الكبير 7: 131 و 132. (5) المبسوط 30: 52 وحاشية رد المحتار 6: 800، والمغني لابن قدامة 7: 195 و 196، والشرح الكبير 7: 131 و 132. (6) المبسوط 30: 52 و 53 وحاشية رد المحتار 6: 800 و 801، والمغني لابن قدامة 7: 196، والشرح الكبير 7: 132.